

الصراعات النخبوية.. وتوجهات الدولة المصرية ما بعد الثورة



مصطفى شفيق علام

كبير الباحثين بمركز المصري للدراسات والمعلومات

ملخص الدراسة

لقد استغرق إسقاط نظام مبارك في مصر ثمانية عشر يوماً، وهي الفترة ما بين اندلاع الثورة في الخامس والعشرين من يناير، وتنجي الرئيس السابق حسني مبارك في الحادي عشر من فبراير. لكن إسقاط أذرع وأذنان النظام مستمرة حتى الآن، ومن الممكن أن تستمر لفترات زمنية أخرى تطول أو تقصر. ولعل مكنم الخطورة هنا أن النخب القديمة منتشرة ومسيطر على كافة مفاصل الدولة المحورية، ولها من النفوذ والتأثير في أبنية الدولة والمجتمع ما قد يعيق، بل قد يجهض، عملية التحول والانتقال نحو الحكم الجديد.

ولذلك تبحث هذه الدراسة في إطار تحليل واقع الصراعات النخبوية في مصر ما بعد ثورة يناير وسقوط النظام السابق. كما تعرض أيضاً ظاهرة أفول وصعود النُخب المُجتمعية التي تنصدر المشهد العام في البلاد، وأثر ذلك على توجهات الدولة المصرية، حاضراً ومُستقبلاً في مرحلة ما بعد الانتخابات التي صعدت بالإسلاميين إلى سُدة الحكم.

وتُجيب الدراسة بذلك على تساؤلات عديدة؛ تتعلق بماهية توجهات الدولة المصرية إزاء الملفات الداخلية والخارجية، في ظل صراعات النخب السياسية وانعكاساتها على الشارع السياسي في مصر. فالنُخبة هي مجموعة الأفراد الذين يتصدرون واجهة المشهد المجتمعي بكافة صوره وتنوعاته في مرحلة زمنية ما، وقد شهدت مصر خلال الفترة ما بين ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢م و٢٥ يناير ٢٠١١م، وعلى مدى نحو ستين عاماً، تغيرات جوهرية في خريطة النخب «الحائزة للقوة في الجسد السياسي» المصري؛ حيث النخبة السياسية التكيفية في النصف الأول من القرن العشرين التي أنهتها ثورة يوليو ١٩٥٢م، وبدأت النخب الثورية، وهي التي تعبّر عن صعود الطبقة الوسطى الأقل ثراءً والأكثر تعليماً، وقد اتسمت هذه النخبة من الناحية الأيديولوجية بصبغتها الاشتراكية اللافتة؛ سواء بوجهها العلمي الماركسي، تأثراً بالنموذج السوفييتي آنذاك، أو في صبغتها الشعبوية «الناصرية» التي أسّس لها ووضع أركانها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. ثم حوّل الرئيس أنور السادات النُخب إلى النخب الحداثية أو التحديثية بنهاية حقبة مصر الساداتية، وتولي الرئيس حسني مبارك سدة الحكم خلفاً لسلفه الرئيس السادات، ومع عدم تأثره بتوجه أيديولوجي واضح، فقد اتسمت النخبة المصرية خلال حقبة مبارك بالمزج بين كل من النخب اليسارية، الثورية سابقاً، والنخب الحداثية الليبرالية.

ويبقى من الواجب على النظام الجديد أن يؤكد للكافة، داخلياً وخارجياً، أن مصر لن تقبل مجدداً بعضا الإملاءات والتدخلات التي تمس بسيادتها ومصالحها، كما يجب أن تعي النخب الصاعدة تجارب الأمم والشعوب في الانتقال من الحكم الديكتاتوري إلى دولة القانون؛ حتى لا تحدث انتكاسة تعيد الأمور إلى المربع صفر.

الصراعات النخبوية.. وتوجهات الدولة المصرية ما بعد الثورة



مصطفى شفيق علام

كبير الباحثين بمركز المصري للدراسات والمعلومات

إذا كان إسقاط رأس النظام الحاكم في مصر قد استغرق ثمانية عشر يوماً، هي الفترة ما بين اندلاع شرارة الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، وتحتي الرئيس السابق حسني مبارك عن سُدة الحكم في الحادي عشر من فبراير من ذات العام، فإن عملية إسقاط أذرع وأذنان النظام ظلت مستمرة حتى كتابة هذه السطور، وربما ستظل لفترات أخرى من الزمن، تطول إلى سنوات أو تقصر إلى شهور، وفقاً للخبرات الدولية المشابهة لمجتمعات مرت بفترات انتقالية بعد حقبة وعقود من الحكم الديكتاتوري القمعي المستبد.

إن عملية التغيير المجتمعي والانتقال النخبوي للسلطة تشبه الجراحة الطبية شديدة التعقيد، ولعل مكنم الخطورة فيها أن النخب القديمة منتشرة، ومسيطر على كافة مفاصل الدولة المحورية، ولها من النفوذ والتأثير في أبنية الدولة والمجتمع ما قد يُعيق، بل قد يُجهض، عملية التحول والانتقال نحو الحكم الرشيد Good Governance، وفي هذا الإطار يمكن استعارة مفهوم تحول القوة Power Transition في العلاقات الدولية؛ لبيان واقع الصراع النخبوي الذي تعيشه الدولة المصرية ما بعد الثورة.

ويعني هذا المفهوم أساساً بفقدان القوة المهيمنة موقعها القيادي لصالح قوة جديدة صاعدة سريعة التنامي، ولكي يحدث تحول للقوة فإنه يتعين على هذا القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى القوة المهيمنة، أو على الأقل يحدث تعادلاً مع المقدرات القومية للدولة القائد الآفلة. وهذا يعني أنه يتعين على القادم الجديد أن يحاول اللحاق بالدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي^(١).

وعلى مستوى النظم السياسية، يمكن تشبيه حالة الصراع النخبوي الحادث عقب أي تحول عميق في بنية النظام الحاكم في الدولة، مثل انقلاب عسكري، أو ثورة شعبية، كما في الحالة المصرية ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، يمكن تشبيه ذلك بتحول القوة في العلاقات الدولية، فالنخب الصاعدة الجديدة في المجتمع تريد أن تثبت أركانها في بنية الدولة، الرسمية والشعبية، في حين تخوض النخب الآفلة الصراع من أجل النفوذ والبقاء، فإن فشلت في ذلك فلا أقل من أن تعرقل مسيرة النخب الجديدة الصاعدة، بما تحوزه من مفردات القوة والهيمنة، وبما لها من نفوذ وتغلغل في أبنية تشكيل الرأي العام، من إعلام مرئي ومسموع ومقروء، وشبكات

(١) للمزيد حول مفهوم تحول القوة وتطبيقاته، انظر:

- أحمد عبد الله الطحلاوي، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية دراسة الحالة الصينية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩م، ص ٢٤-٢٩.

- Lemke, Douglas, The Continuation, of History: Power Transition Theory and The End of The Cold War, Journal of Peace Research, Vo. 34, No. 1, 1997.

مصالح أمنية واقتصادية نافذة.

- إلام تتجه السياسة الخارجية المصرية في ظل الصراعات بين النخب السياسية في مصر؟

وتستخدم الدراسة اقتراب النخبة Approach Elite كإطار تحليلي؛ حيث ينهض اقتراب النخبة في التحليل السياسي على وجود أقلية مؤثرة داخل أي مجتمع، تسود تفضيلاتها في القضايا الأساسية للجماعة، حتى لو اتخذت الأغلبية في ذلك المجتمع تفضيلات أخرى منوثة، لما تراه تلك الأقلية المهيمنة، ومن ثم تختبر الدراسة المقولات النظرية لهذا الاقتراب بالتطبيق على حالة الصراع النخبوي التي تشهدها مصر ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وانعكاسات ذلك على سياسات الدولة المصرية.

المحور الأول

النخبة في مصر.. المفهوم والتجليات والخريطة النوعية

ثمة علاقة جدلية بين نوعية النخب الموجودة في مجتمع ما وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك المجتمع، وتعرف النخبة Elite بأنها «مجموعة الأفراد الذين يتصدرون واجهة المشهد المجتمعي بكافة صوره وتوزيعاته في مرحلة زمنية ما»⁽¹⁾.

ومن ثم فإن مفهوم النخبة يُعدّ قديماً من الناحية التنظيرية؛ حيث ارتبط ظهوره تاريخياً بالسلطة، وممارسة القوة، وعملية صنع القرار، وهو موجود في كتابات أفلاطون وأرسطو؛ حيث اعتبر الأول أن نخبة الفلاسفة أفضل وأصلح النخب لقيادة المجتمعات، في

وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الصراعات النخبوية الدائرة في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير، وسقوط النظام السابق، وتهاوي نخبته الحاكمة التي ظلت جاثمة على صدور المصريين على مدى العقود الست الماضية فساداً وإفساداً، وتبحث الدراسة في ظاهرة صعود وأفول النخب المجتمعية التي تتصدر المشهد العام في البلاد، وأثر ذلك على توجهات الدولة المصرية، حاضراً ومستقبلاً، ما بعد الانتخابات الرئاسية التي صعدت بالإسلاميين إلى سُدة الحكم.

وتسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس يتعلق بماهية توجهات الدولة المصرية إزاء الإشكاليات الداخلية والملفات الخارجية؛ في ظل الصراعات بين النخب السياسية، وانعكاساتها على الشارع السياسي في مصر؟ ويتفرع عن الإشكالية البحثية الرئيسية للدراسة عدد من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها في إطار سعيها للوصول إلى إجابة عن تساؤلها الرئيس؛ لعل أهمها:

- ما تعريف النخبة، وما أهميتها في التحليل السياسي، وما هي خريطة النخب المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؟

- كيف تُدار الصراعات النخبوية في ظل الفترات الانتقالية، وما هو واقع التحول النخبوي في مصر بالتطبيق على الفعاليات الانتخابية التي شهدتها مصر ما بعد الثورة؟

- ما هي أبرز التحديات التي تواجه الإسلاميين كنخبة صاعدة في مصر ما بعد ثورة يناير؟

(1) Geraint Parry, Political Elites: Studies in Political Science, London, Allen and Unwin, 1969, P. 58.

التكيفية إلى النخب الثورية Revolutionary Elites وهي التي تعبر عن صعود الطبقة الوسطى الأقل ثراءً والأكثر تعليمًا، وقد اتسمت هذه النخبة من الناحية الأيديولوجية بصبغتها الاشتراكية اللافتة؛ سواءً بوجهها العلمي الماركسي، تأثرًا بالنموذج السوفييتي آنذاك، أو في صبغتها الشعبوية «الناصرية» التي أسس لها ووضع أركانها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

ومع وفاة الرئيس عبد الناصر، وتولي الرئيس أنور السادات سدة الحكم، وخروجه عن عباءة الاشتراكية، وتوجهه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي، تحولت القيادة النخبوية في المجتمع من النخب الثورية إلى النخب الحداثية أو التحديثية Modernizing Elites، والتي تقوم على مفهوم الطبقة الوسطى الأقل ثراءً والأكثر تعليمًا أيضًا، ولكن وعلى عكس النخب الثورية سألقة البيان، اتسمت تلك النخبة الجديدة بصبغة ليبرالية متغربة؛ لاعتبارات تتعلق بتوجهات نظام السادات من جهة، ونمط الثقافة والتعليم المتأثر بالحاضنة الغربية الراعية والداعمة لذلك النمط من النخب من ناحية أخرى.

بنهاية حقبة مصر الساداتية، وتولي الرئيس حسني مبارك سدة الحكم خلفًا لسلفه الرئيس السادات، ومع عدم تأثره بتوجه أيديولوجي واضح، فقد اتسمت النخبة المصرية خلال حقبة مبارك بالمزج بين كل من النخب اليسارية، الثورية سابقًا، والنخب الحداثية «الليبرالية»؛ حيث اعتلت الأولى سدة المشهد الثقافي وبعض المشهد الإعلامي، مثل وزارة الثقافة ووزارة الإعلام، وغيرها من المؤسسات الثقافية الرئيسية في الدولة، في حين تصدرت الثانية المناصب المالية والاقتصادية، لمواكبة التوجهات السائدة على صعيد النظام الدولي الذي كان ينحو باتجاه سيادة النهج الليبرالي، الغربي-الأمريكي، لاسيما مع تفكك الاتحاد السوفييتي بداية التسعينيات من القرن الماضي، وانهيال الكتلة الشرقية ذات التوجهات الاشتراكية.

حين رأي الثاني أن الطبقة الوسطى هي أفضل النخب وأجدرها بالقيادة^(١).

وإذا كان اقتراب النخبة Approach Elite يؤكد على وجود أقلية مؤثرة تسود تفضيلاتها في القضايا الأساسية للجماعة، فإن هذه الفلسفة تعد محل انتقاد من قبل النظرية الديمقراطية Democratic Theory بمفهومها الغربي، والتي تنظر إلى التحليل النخبوي باعتباره مجافياً للديمقراطية الحقيقية؛ لأنها تُكرّس لحكم الأقلية Minority rule، وقد اعتبر بعض الباحثين أن حيازة النخبة للقوة والسلطة والنفوذ بشكل مطلق في أي مجتمع، ما هو إلا نوع من الحكم السلطوي أطلق عليه وصف «ديكتاتورية الأقلية» Dictatorship Minority.

ولقد شهدت مصر خلال الفترة ما بين ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢م و٢٥ يناير ٢٠١١م، وعلى مدى نحو ستين عامًا، تغيرات جوهرية في خريطة النخب «الحائزة للقوة في الجسد السياسي»^(٢) المصري، بحسب تعبير هارولد لاسويل Harold Lasswell، وفقًا للنظام السياسي القائم وتوجهاته الأيديولوجية، ولعل البداية كانت من النخب التقليدية التكيفية Traditional Adaptive Elites التي كانت سائدة طوال النصف الأول من القرن العشرين، وجاءت ثورة يوليو ١٩٥٢م لتنتهي نفوذها من الحياة العامة والمشهد السياسي في مصر، وكانت هذه النخبة تتألف بالأساس من طائفة كبار الملاك والأثرياء، وزعماء القبائل والطوائف والعشائر، وغيرها من التنظيمات الاجتماعية الأولية السابقة على مفهوم الدولة بأبعادها القانونية والسياسية.

ومع ترسيخ أركان دولة يوليو ١٩٥٢م، انتقلت صدارة المشهد السياسي والمجتمعي من النخب التقليدية

(١) انظر في ذلك: حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥م.

(2) Harold D. Lasswell and Daniel Lerner, World Revolutionary Elites: Studies in Coercive Ideological Movements, Greenwood Press Reprint, 1980.

هؤلاء جميعاً هو السعي والرهان على إفشال التحول نحو التأسيس للحكم الرشيد وبناء دولة القانون، سواء بتوظيف رصيدهم السلطوي من النفوذ المكتسب في ظل النظام التسلسلي السابق لإجهاض الفترة الانتقالية الممهدة لعملية التحول الديمقراطي، أو التكيّف الظاهري مع البيئة الجديدة، لدعم خيارات الانتكاس والتراجع عن التحول من ديمقراطية حقيقية إلى مجرد ديمقراطية شكلية؛ تُبقي جوهر الأوضاع على ما كانت عليه من قبل، وهو ما يُعرف في الأدبيات السياسية باسم ديمقراطية الواجهة^(٣) Democratic Facade.

ووفقاً للأدبيات السياسية والسوابق التاريخية في عملية التحول الديمقراطي Democratic Transition، فإن ثمة نمطين اثنين يَسِمَان -من الناحية النظرية- حقبة الفترات الانتقالية التي تلي إزاحة الديكتاتوريات الحاكمة من سدة الحكم، ويتعلق هذان النمطان بطبيعة العلاقة بين النخب القديمة المتنفذة المرتبطة بالنظم البائدة، والنخب الجديدة الصاعدة التي يفرزها الواقع الجديد ما بعد الإطاحة بالنظم الديكتاتورية^(٤).

النمط الأول: نمط التحول الإحلالي Trans-placement، وفيه تقوم النخب القديمة بمحاولة التكيف والتماهي مع النخب الجديدة الصاعدة؛ لتيقننها من عدم قدرتها على إزاحة الثانية، أو مجابهتها، ومن ثمّ فهي تتركب الموجة - وفقاً للتعبير الدارج - وتغيّر جلدها لتبدو متوائمة مع الواقع الجديد، بل إنها قد تُفرق في الزيف والتدجين السياسي، فتصب جامّ غضبها على نُظُم الحكم البائدة، وتتغنى بالواقع الجديد، وتمجد أشخاصه، وتدسّ السم في العسل لتفرغ التغيير الواقع والمنشود من مضمونه، وتسعى لجعله تغييراً شكلياً على مستوى الأشخاص والأفراد مع بقاء الأبنية والأطر المؤسسية على حالها

وخلال النصف الثاني من حقبة الرئيس مبارك، والتي استمرت زهاء ثلاثين عاماً، انتقلت صدارة المشهد النخبوي السياسي والاقتصادي في مصر إلى النخبة البلوتوقراطية Plutocrat Elite، والمكونة من طبقة أصحاب المال والأثرياء من رجال الأعمال الذين تسللوا رويداً رويداً إلى أبنية الدولة الاقتصادية والسياسية، ليمارسوا قدرًا من النفوذ المتزايد على صناعة القرار السياسي^(١)، عبر تمويلهم لأنشطة الحزب الوطني المنحل، قبل أن ينتقلوا مباشرة لممارسة السياسة، عبر عضوية البرلمانات والمجالس المحلية، وتولي المناصب التنفيذية العليا في الدولة، مما أتاح لهذه النخبة التأثير على صناعة القرارات والسياسات، بل تعدى ذلك إلى سن القوانين وتفصيل التشريعات على مقاس مصالحهم في مراكمة الأرباح، وتعظيم مكاسبهم الاقتصادية والتجارية، عبر بوابة السياسة، ولو على حساب المصلحة الوطنية العليا للبلاد، وهو ما عُرف في الشارع السياسي المصري باسم تزواج السلطة بالمال^(٢)، والذي كان أحد أبرز الأسباب وراء اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م.

المحور الثاني

الفترات الانتقالية والصراعات النخبوية: واقع التحول النخبوي في مصر

لم تخرج حالة الصراع النخبوي في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير عن المألوف في مثل هذه الحالات، ففي تجارب الفترات الانتقالية التي عرفتھا الدول، تبرز إشكالية النخب القديمة الآفلة، وهم فئة المتنفذين السابقين في النظام السلطوي البائد، ولعل ما يجمع

(3) Daniel Hellinger and Dennis R. Judd, The Democratic Facade, Wadsworth Pub Co, second edition, February 1994.

(4) Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late 20th Century, University of Oklahoma Press, 1993, P.p. 142-162.

(1) office of democracy and governance, money in politic handbook: a guide to increasing transparency in emerging democracies, technical publication series, washington, dc, 2003, p.10.

(٢) انظر في ذلك: سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، القاهرة، الدار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

منذ المراحل الأولى لماراثون الانتخابات الرئاسية، والتي لم تستطع فيها النخب الصاعدة استصدار قانون لعزل النخب المتنفذة السابقة، وحرمانها من العمل السياسي لاعتبارات قانونية ودستورية، بدا أن الصراع سيكون على أشده بين ثلاثة أطراف رئيسية لها أبعادها النخبوية وظلالها الشعبية على مستوى الشارع المصري: أولهم؛ القوى الإسلامية، وثانيهم؛ القوى الليبرالية واليسارية، أو من اصطُح على تسميتهم بالقوى المدنية، وهو مصطلح غير علمي بالأساس، وثالثهم؛ القوى المحسوبة على النظام السابق، أو من باتوا يُعرفون إعلامياً باسم «الفلول».

وإذا كان الإسلاميون يمتلكون الرصيد الأكبر من الجماهيرية في الشارع المصري، وفقاً لما عبرت عنه نتائج الاستحقاقات السياسية السابقة لاستحقاق الانتخابات الرئاسية، بدءاً بالاستفتاء على التعديلات الدستورية، وصولاً إلى انتخابات مجلسي الشعب والشورى، فإن القوى المدنية من الليبراليين واليساريين يمتلكون نفوذاً طاعياً في المنافذ الإعلامية والحقوقية المختلفة، من صحف وقنوات فضائية، ومنظمات مجتمع مدني، وغيرها، في حين تمتلك القوى المحسوبة على النظام السابق تغلغلاً لا يخفى في كثير من مفاصل وأبنية الدولة المصرية؛ لاسيما الأمنية والاقتصادية والإعلامية والإدارية.

ومن ثم فقد دار الصراع بين النخب الثلاث سائلة البيان وفقاً لنظرية المباريات Game Theory، وهي التي تُعنى بدراسة أشكال الصراع السياسي Conflict Po-litical بين الأطراف المختلفة التي يستخدم كل منها استراتيجيات وتكتيكات تتسم بالعقلانية والرشد، بهدف تحقيق أكبر مكاسب ممكنة، وتجنب أكبر

دونما تغيير، لتحافظ بذلك على وضعها القديم ومصالحها الخاصة متسرلة بنظام الحكم الجديد.

والنمط الثاني: نمط الإحلال Replacement، وفيه تُدرك النخب الجديدة مدى خطورة النخب القديمة على مستقبل الدولة، ومدى نفوذها وتغلغلها في أبنية ومؤسسات الدولة والمجتمع، ومن ثم تضطلع النخب الصاعدة بتجفيف منابع تلك النخب القديمة أو الذبول السابقة للنظم البائدة، فتصادر أسباب قوتها ونفوذها، وتحد من نشاطها السياسي والاقتصادي وحضورها المجتمعي، فتقلص أو تغلق المنافذ السياسية والإعلامية والاقتصادية التي طالما كانت تؤدي بها

تلك النخب القديمة أدوارها المشبوهة، ووظائفها الهدامة في الدولة والمجتمع.

وفي الحالة المصرية يمكن الانطلاق من الفعاليات التصويتية التي جرت خلال حقبة ما بعد الثورة، منذ الاستفتاء على التعديلات

الدستورية في مارس ٢٠١١م، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوز الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين بالمقعد الرئاسي في يونيو ٢٠١٢م، باعتبار تلك الفعاليات هي معيار للتنافس والصراع بين النخب السياسية المختلفة عبر بوابة صناديق التصويت، لمعرفة الأوزان النسبية لتلك النخب المتصارعة على الصعيد الجماهيري والشعبي.

وفي هذا الإطار سيتم تناول فعالية الانتخابات الرئاسية كمثال تحليلي لبيان حالة الصراع النخبوي والاستقطاب السياسي في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير، وماهية النخب المتنافسة في معركة الرئاسة؟ وما وزنها الحقيقي من حيث الشعبية والجماهيرية؟ وإلام انتهت تلك المعركة؟ وما دلالة ذلك على واقع ومستقبل الصراع النخبوي في مصر الثورة؟

خسارة ممكنة^(١).

الأطراف سائلة البيان.

ومن الناحية النظرية، ثمة وجهان اثنان لنظرية المباريات، وفقاً لنوعية الصراع الدائر بين اللاعبين وطبيعته، والنتائج المترتبة عليه، وآثاره على الأطراف المتبارية، أحدهما؛ الوجه الصفري Zero-Sum Game ويتعلق هذا النوع بالصراع الدائم غير القابل للتوفيق

بين أطرافه أو الوصول إلى حلول وسط ومساحات مشتركة. والآخر؛ الوجه غير الصفري Non Zero-Sum Game ويفترض هذا النمط وجود مساحة من التنسيق والتعاون والمجال المشترك بين أطرافه، على العكس من النمط الصفري سالف البيان^(٢).

ومع انطلاق مباراة التنافس

الرئاسي بدا لافتاً أن أيّاً من الأطراف الثلاثة المتصارعة على مقعد الرئيس لم يجتمع على كلمة سواء لترشيح من ينوب عنه في خوض المباراة، حيث قدم كل طرف عدداً من المرشحين، ومن ثم فقد اتخذ التنافس على المقعد الرئاسي النمط الصفري، أفقياً Horizontal بين النخب الثلاث المتنافسة، ورأسياً Vertical بين المكونات الداخلية لكل من تلك النخب. وإذا كان الشكل الأفقي للتنافس منطقياً بالضرورة، بما يعكسه من حالة الاستقطاب ثلاثية الأبعاد بين كل من الإسلاميين والمدنيين وقوى النظام السابق، وهو استقطاب نخبوي بالأساس، ولكنه يلقي بظلاله على حركة الشارع في مجتمع لم يعهد أي تجربة ديمقراطية على مدى ستين عاماً، فإن ما أثار الجدل بالفعل هو الشكل الرئاسي للتنافس بين مكونات كل طرف من

ومع نهاية الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بدا واضحاً أن حالة الصراع الصفري على المستوى الرئاسي لم تمكن أيّاً من النخب الثلاث المتنافسة من حسم الأمور لصالحها، كما بدا حالة الانكشاف الواضح للنخب الليبرالية واليسارية، وعدم قدرتها على التواصل الجماهيري على

الأرض؛ حيث خرج مرشحوها من الجولة الأولى، ولم يبق إلا مرشح حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد مرسي (ممثلاً للنخب الإسلامية)، والفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء لمصر خلال حقبة مبارك، والممثل «الضماني» لأركان النظام السابق وشبكة مصالحه المتشعبة في جسد الدولة المصرية «العميقة» (ممثلاً للفلول).

حصل المرشحون الإسلاميون الثلاثة الذين خاضوا غمار الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح ومحمد سليم العوا، على نحو ٤٣,٢٦٪ من إجمالي الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الجولة الأولى، وهو ما يعني أن النخب الإسلامية لو كانت قد وحدت جهودها خلف مرشح واحد، ومع مزيد من التوافق وإبداء المرونة والحكمة السياسية مع الأطياف السياسية المختلفة، لاسيما شباب الثورة، لكانت ربما قد نجحت في تخطي حاجز الخمسين بالمائة اللازمة لحسم المقعد الرئاسي من جولته الأولى، ولكن هذا لم يحدث.

وفي الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية اضطرت القوى الإسلامية للاصطفاف هذه المرة خلف مرشح الحرية والعدالة الدكتور محمد مرسي؛ حيث عملوا على حشد الإسلاميين وأنصارهم إلى جانب طيف

حصل المرشحون الإسلاميون الثلاثة الذين خاضوا غمار الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، على نحو ٤٣,٢٦٪ من إجمالي الناخبين، وهو ما يعني أن النخب الإسلامية لو كانت قد وحدت جهودها خلف مرشح واحد، ومع مزيد من التوافق وإبداء المرونة والحكمة السياسية مع الأطياف السياسية المختلفة، لاسيما شباب الثورة، لكانت ربما قد نجحت في تخطي حاجز الخمسين بالمائة اللازمة لحسم المقعد الرئاسي من جولته الأولى، ولكن هذا لم يحدث.

(١) حامد أحمد مرسي هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥م، ص ١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣-١٤.

تحمّل أعباء السلطة، وماهية التحديات التي قد
تعرقل مسيرتهم وتفشل تجربتهم الوليدة في الحكم.

المحور الثالث

الإسلاميون كنخبة صاعدة..

التحديات وصراع الإرادات

لا شك أن فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين
الدكتور محمد مرسي في انتخابات رئاسة مصر يعد
نقطة تحول تاريخية، ليس في مصر وحدها، ولكن في
العالمين العربي والإسلامي ككل، إلا أن صعوده ممثلاً
للإسلاميين إلى سدة الحكم يُجابه على ذات القدر
بتحديات كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي،
لاسيما في ظل حالة الزخم الثوري التي تعيشها مصر
منذ الإطاحة بنظام حكم الرئيس مبارك، والأزمات
الداخلية المتعددة التي تشهدها البلاد، وخاصة
على الصعيدين الأمني والاقتصادي، إلى جانب
حالة التربص والترقب الإقليمي والدولي لتفاعلات
وتداعيات المشهد السياسي المصري ما بعد الثورة.

وفي هذا الإطار يمكن تناول أبرز تلك التحديات
التي تجابه الإسلاميين في مصر كنخبة صاعدة،
والتي يمكن تصنيفها بالأساس من الناحية النظرية
إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية، ولكن نظراً
لاستحالة الفصل التعسفي بين كلا النوعين، على
مستوى التأثير والتأثر، ووجود درجة من الارتباطية
أحياناً، والسببية أحياناً أخرى، بين ما هو داخلي وما
هو خارجي، فإننا في هذا الصدد سننتهج تصنيفاً
جامعاً، يُعنى بالتحدي بشكل عام، وما له من آثار
وتداعيات على النخبة الإسلامية الصاعدة في مصر،
بغض النظر عن التصنيف التقليدي بين الداخلي
والخارجي.

ولعل أبرز تلك التحديات والإشكالات ما يتعلق
بتحدي ملء الفراغ، وتحدي البيروقراطية، وتحدي
الإرادة القومية، وما يتفرع عن هذه العناوين الرئيسة

مؤثر من بعض النخب الليبرالية واليسارية وشباب
الثورة للانضمام لكتلة مرسي التصويتية في جولة
الإعادة ضد أحمد شفيق الذي بات يُنظر إليه على
أنه مرشح النظام السابق لإعادة إنتاج دولة ونظام
مبارك مجدداً.

وبعد جولة إعادة شديدة التعقيد والإرباك، جاءت
نتيجة الفرز وفقاً للمحافظات في صالح الدكتور
محمد مرسي، الذي حصد نحو ٥١,٧٣% من إجمالي
الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية، متقدماً
في سبع عشرة محافظة، هي: الإسكندرية، والسويس،
ودمياط، وكفر الشيخ، والبحيرة، والإسماعيلية،
والجيزة، وبني سويف، والفيوم، والمنيا، وأسيوط،
وسوهاج، وقنا، وأسوان، والوادي الجديد، وشمال
سيناء. في حين حصد شفيق نحو ٤٨,٢٧% من جملة
الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية متقدماً
في عشر محافظات: وهي، القاهرة، وبورسعيد،
والدقهلية، والشرقية، والقليوبية، والغربية، والمنوفية،
والبحر الأحمر، والأقصر، وجنوب سيناء.

ومع إعلان المستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة
العليا للانتخابات الرئاسية فوز الدكتور محمد مرسي
برئاسة الجمهورية في ٢٤ يونيو ٢٠١٢م^(١)، انطوت
صفحة دولة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وانتهت شرعيتها،
وبدأت صفحة دولة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وأصبح
الإسلاميون لأول مرة في القصر الجمهوري، بعد أن
كانوا وعلى مدى عقود نزلاء شبه دائمين بالسجون
المصرية، ليبدأ مع ذلك الإعلان عن فصل جديد من
تاريخ الحركات الإسلامية في مصر التي تحولت
بذلك من التنظيم الاجتماعي إلى المقعد الرئاسي،
ومن الهامش إلى القلب، ومن المعارضة إلى الحكم،
لينتقل الحديث النخبوي والشعبي من مدى استطاعة
وصول الإسلاميين للسلطة، إلى مدى قدرتهم على

(١) «العليا للرئاسة تعلن محمد مرسي رئيساً لمصر»، بوابة المصري اليوم،

٢٤/٦/٢٠١٢م. متاح على الرابط التالي:

<http://www.almasryalyoum.com/node/942056>

وعلى الصعيد الفكري والأيدولوجي، لا بد من تنقية الأطر الفكرية والثقافية التي كانت سائدة طوال حقبة مبارك، والتي كانت توظف كأداة لتكريس الأوضاع القائمة، وشرعنة هيمنة الديكتاتور الفرد، وإفساد المجتمع خلقياً وثقافياً لتقليص قدرته على الفعل الحركي النهضوي. وعلى الصعيد المجتمعي هناك حاجة ملحة لانتهاج استراتيجية ناجعة على المدى القريب والمتوسط لإزالة ما خلفته أطروحات النخب القديمة من آثار سلبية على العقل الجمعي للأفراد والمواطنين على مدى عقود خلت.

وفي هذا السياق يبرز مصطلح «أخونة الدولة»، فما أن استهل الرئيس مرسي ولايته بجملة من القرارات والإجراءات تمثل أهمها في: تشكيل حكومة جديدة، وإقالة المجلس العسكري، وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الصادر عنه، وإعادة تشكيل بعض المؤسسات مثل المجلس الأعلى للصحافة والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وتشكيل مجلس رئاسي به نائب عن الرئيس، وأربعة مساعدين، وعدد آخر من المستشارين، حتى بدأت فزاعة «الأخونة» التي أطلقتها بعض النخب الفوقية الأقلية من الليبراليين واليساريين، لتفرغ أي قرار أو سلوك رئاسي من مضمونه، وتجعل منه دليلاً على سعي الرئيس «الإخواني» لتكريس هيمنة جماعته على السلطة.

لن تضطلع هذه الدراسة بمناقشة قضية «الأخونة» المزعومة، ولكنها تبقى في النهاية أحد أهم التحديات المنبثقة عن معضلة ملء الفراغ التي خلفتها حقبة مبارك، وإذا كانت النخب العلمانية، الليبرالية واليسارية، قد أخذت فرصتها كاملة في مصر طوال العقود الماضية، فساداً وإفساداً، فإن النخب الإسلامية ليست ملزمة في هذا الإطار للأخذ بمفهوم تلك النخب الأقلية للشراكة السياسية، والتي تتخذها منطلقاً لمهاجمة الإسلاميين بشكل عام، والإخوان المسلمين بشكل خاص، فالشراكة لا تعني عندهم إلا اتباع رؤيتهم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، وإلا فسلح «الأخونة» الذي هو التطور المصطلحي لمفهوم

من إشكاليات متعلقة أو منبثقة سنعرض لها تباعاً في هذا المحور من الدراسة، وفقاً لمعطيات ومقتضيات الواقع المصري على المستويين الشعبي والنخبوي.

ملء الفراغ.. وإشكالية تجريف الدولة المصرية

وفقاً للخبرات التاريخية، فإنه عقب الثورات الكبرى، وخلال الفترات الانتقالية من عمر الأمم والشعوب، تنشأ حالة من الفراغ على مستويات عدة داخل الدولة محل الثورة، سواء على مستوى القيادات العليا أو الوسيطة والدنيا، باعتبار أن النظم الديكتاتورية السابقة على الثورات دائماً ما تكون مهيمنة على كل مفاصل الدولة الرسمية والشعبية عبر شبكة ضخمة من المنتفعين المتحالفين معها؛ من رجال أعمال، وبيروقراط وعملاء لأجهزة أمنية، وإعلاميين، وحقوقيين، ومنظمات مدنية، وأحزاب، وغير ذلك من مؤسسات اتصال وهياكل وسيطة بين الدولة والمجتمع^(١).

ولعل هذا ما ورثته النخبة الإسلامية الصاعدة من حقبة مبارك الآفلة، وإذا كانت ثورة ٢٥ يناير قد استطاعت أن تزيج عن كاهل مصر أحد أعتى النظم الديكتاتورية في العالم، فإن الواقع يؤكد، والخبرات التاريخية المشابهة تؤيد، أن شبكة المصالح والنخب القديمة المرتبطة بنظام مبارك هي الأولى بالإزاحة في المرحلة التالية لإسقاط النظام.

إن عملية تفكيك منظومة النخب القديمة تقتضي الاضطلاع بجملة من الاستراتيجيات على مستويات بنيوية عدة تتعلق بالأبعاد المؤسساتية، والفكرية، والمجتمعية، فعلى الصعيد البنائي المؤسساتي، ثمة ضرورة لإزاحة النخب القديمة من كافة مؤسسات وهياكل الدولة، بما يحدد من قدرة هذه النخب المشبوهة على تكريس سلطتها والترويج لأطروحاتها الممجوجة من خلال هذه المؤسسات الرسمية للدولة.

(١) سمير العركي، «الإسلاميون وتحديات ملء الفراغ»، صحيفة المصريون،

٢٠١٢/٨/١٧، متاح على الرابط التالي:

<http://almesryoon.com/permalink/21389.html>

الفصل بين البيروقراطي والسياسي، بمعنى أين تنتهي العملية البيروقراطية، وأين تبدأ العملية السياسية، نظرًا لما يتمتع به البيروقراطيون من مواقع فريدة في الدولة؛ باعتبارهم جزءًا من التوليفة السياسية، وصناعة القرار السياسي، وتنفيذ السياسات، بل وتقييمها أيضًا في بعض الحالات؛ حيث إن البيروقراطية المصرية تعمل تحت المظلة السياسية للدولة، ومن ثم فإنها تواجه قدرًا محدودًا جدًا من النقد باعتبارها ليست مسئولة أمام أي جهة بصفة عامة⁽²⁾.

ونتيجة للتماهي الذي يبلغ حد التطابق في كثير من الأحيان، بين البيروقراطي (الإداري) والسياسي (التفنيدي والتشريعي) في الدولة المصرية، فقد خلّفت نظم الحكم المتعاقبة على مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، نظامًا إداريًا مترهلًا ومعيقًا لأي تنمية حقيقية في مصر، وهو ما يعد نقطة ضعف مركزية يجب على النخب الإسلامية الصاعدة أن تتجاوزها إذا ما أرادت أن تتخلص من إرث الماضي، وتتطلق نحو استحقاقات الحاضر وآفاق المستقبل بما يمكنها من تنفيذ برامجها التنموية ورؤيتها الإصلاحية للنهضة.

ولعل المعضلة الأبرز التي ورثتها النخب الإسلامية الصاعدة من منظومة مبارك ونخبها الآفلة، هي تلك العلاقة الارتباطية بين الإدارة والفساد، فقد شكّلت عيوب البيروقراطية المصرية بيئة خصبة لنمو ممارسات الفساد على مدى عقود (انظر تقرير التنافسية العالمية ٢٠١١)⁽³⁾، ومن ثم فإنه ليس من

«التكويش» الذي استخدمته ذات النخب «الفضائية» خلال فترة انعقاد مجلس الشعب قبل حله بدعوى عدم الدستورية، موجود وجاهز لأن يُشهر في وجه الجميع للتغطية على فشلهم الجماهيري من جهة، ولحاجة في نفوسهم يريدون أن يقضوها من جهة أخرى.

تحدي البيروقراطية.. وإعاقة جهود الإصلاح

تعتبر الإدارة المصرية إحدى أقدم النظم البيروقراطية في العالم، وهي إدارة مبنية على هيكل إداري شديد التعقيد والمركزية يستند إلى سلوك تنظيمي يتسم في مجمله باللامبالاة وضعف الأداء، الأمر الذي قاد إلى

تجذر موروث من عدم الكفاءة وعدم الفاعلية يتبادران إلى الذهن كصورة مدركة حال ذكر الجهاز الإداري للدولة المصرية.

وهناك علاقة جدلية بين التنمية السياسية والتنمية الإدارية، أيهما يتبع الآخر، أو أيهما يقود إلى الآخر وجودًا

وعدمًا، فقد ذهب فريد ريجز Fred Riggs في دراسته الرائدة «الإدارة في الدول النامية» Admin-istration in Developing Countries إلى أن التنمية السياسية تقود إلى التنمية الإدارية وليس العكس، في حين أن البيروقراطية الفاشلة تعرقل التطور السياسي والتحول الديمقراطي في الدولة، ومن ثم فإنه، وفقًا لريجز، تُعد المؤسسات البيروقراطية في الدول المتخلفة أكثر قوة من المؤسسات السياسية، مثل البرلمان والأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك النظام الانتخابي، مما يضرّ بالعملية الإدارية من جهة، وكذلك بالدور التنموي للدولة على كافة الأصعدة من جهة أخرى⁽¹⁾.

في الحالة المصرية -وفقًا لفالسان E. H. Valsan- يصعب

(2) E. H. Valsan, Public Administration in the Third World, New York, Greenwood Press, 1990, p 132.

(3) Klaus Schwab (Editor), The Global Competitiveness Report 2010–2011, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2010, pp 148-149.

(1) Fred W. Riggs, Administration in Developing Countries, Indiana University, 1964.

الأجل من بعض الدول مثل السعودية^(٢) وقطر^(٣) والصين^(٤) وغيرها، لإدارة عجلة الإنتاج المعطلة، وتغطية نفقات الدولة الآنية، وتغطية عجز الموازنة. وما بين معارض ومؤيد لسياسات الاقتراض والدعم الخارجي، باعتبارها من إرث نظام مبارك الذي كَبَل البلاد بالمشروطة السياسية Political conditionality المرافقة لتلك الاتفاقيات التي غالبًا ما يكون ظاهرها الاقتصاد وباطنها السياسة، لن تتناول الدراسة هذه المعضلة من الناحية الاقتصادية، ولن تنتصر لطرف دون طرف، ولكنها ستتعاظم معها باعتبارها تحديًا سياسيًا أمام النخبة الإسلامية الصاعدة بما تفرضه من قيود، وما تضعه من شروط تمس الإرادة القومية للدولة، واستقلالية قرارها السياسي والاستراتيجي.

وقد خلص ديفيد بيم David Beim في تحليله للعلاقات الدولية القائمة على ثنائية «المانح-المتلقي»، إلى أن المساعدات الخارجية تحقق للدول المانحة عددًا من الأهداف والمكاسب، تفوق ما تحققه الدول المتلقيّة، التي لا تحقق من الأهداف إلا ما يصب في الأخير في مصلحة الدول المانحة، ويمكن تلخيص أبرز ما تحصل عليه الدول المانحة عبر بوابة المساعدات الإنمائية في أربع نقاط رئيسية^(٥):

١- المساعدات الخارجية تؤدي إلى نشأة علاقة صداقة، وتوطد علاقة المانح بالمتلقي، ويعد هذا

السهولة بمكان القضاء على إرث البيروقراطية السلبية في مصر، ولعل اتباع المدخل الصحيح يقودنا إلى إصلاح صحيح، وربما يكون أمام النخب الإسلامية فرصة تاريخية للاضطلاع بهذه المهمة الاستراتيجية استنادًا على زخم ثورة ٢٥ يناير، فالكرة الآن في ملعب النظام السياسي الجديد ما بعد الثورة، فإذا قاد هذا النظام البلاد نحو تنمية سياسية حقيقية، فإن التنمية الإدارية محققة لا محالة؛ لأنه لا تنمية سياسية فاعلة بدون تنمية إدارية دافعة، وإلا فستحدر البيروقراطية المصرية إلى دركات أسوأ من الفساد والترهل وإعاقة أي مساعٍ للتنمية أيًا كانت درجتها ونوعيتها.

معضلات النقد والتمويل.. وتحدي الإرادة القومية

يبدو تحدي الاحتياطي النقدي، وإشكالية التمويل، العنوان الأبرز لأزمة مصر الاقتصادية التي ورثها الرئيس مرسي من تركة آل مبارك الثقيلة، وهو عنوان لا يمثل تحديًا في ذاته بقدر ما يستبطن من تحديات أهم تتعلق بالإرادة القومية للدولة المصرية، ويقصد بالإرادة القومية -Will to Pursue National Pose، باعتبارها محددًا رئيسًا لقوة الدولة، «مجموعة العوامل التي تشكل في مجموعها إرادة الدولة، وقدرتها على اتخاذ قرارها السياسي والاستراتيجي بدافع من الذاتية والاستقلالية»^(٦).

وفي إطار المعضلة المالية التي تمر بها مصر، لجأت حكومة الدكتور هشام قنديل إلى الخارج لعلاج تلك الأزمة عبر آليات الاقتراض من صندوق النقد الدولي^(٧) وقبول المنح والودائع البنكية طويلة

(٢) «السعودية تمنح مصر ٢٠٠ مليون دولار للمشاريع الصغيرة»، العربية. نت، ٧/٦/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/07/219090.html>

(٤) «قطر تودع ٢ مليار دولار في مصر»، صحيفة الراية القطرية، ١٢/٨/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: <http://www.raya.com/news/pages/4c4c846d-f71f-45ab-86ee-c0068829aa52>

(٥) «الصين تمنح مصر ٤٥٠ مليون يوان منحة لا ترد»، بوابة الشروق، ٢٨/٨/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: <http://www.akhbarak.net/articles/9322559->

(6) David Beim, The Communist Block and the Foreign Aid Game, University of Utah on behalf of the western Political Quarterly, Vol. 17, No. 4, 1964, Pp. 785-788.

(١) للمزيد بشأن الإرادة القومية كأحد عناصر القوة الشاملة للدولة، انظر: Ray S. Cline, World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's, Boulder CO: West View Press, 1980.

(٢) «مصر تطلب رسميًا من صندوق النقد الدولي قرضًا بـ ٤,٨ مليار دولار»، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٣/٨/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=692017&issueno=12322>

تحليل ديفيد بيم David Beim في العلاقات الدولية القائمة على ثنائية "المانح-المتلقي" بشأن المساعدات لمصر :

١ - المساعدات الخارجية تؤدي إلى نشأة علاقة صداقة
وتوطد علاقة المانح بالمتلقي .

٢ - مع الوقت تصبح المساعدات الأجنبية لا غنى عنها
للدول المتلقية .

٣ - المساعدات الأجنبية قد توجد حليفاً "أيديولوجياً" أو
"استراتيجياً" على المدى البعيد .

٤ - قد تنعكس المساعدات الخارجية على الدول المانحة
بفوائد عسكرية .

مقابل تنازل معين، أشبه ما يكون بالرشوة، فإن الهدف في هذه الحالة يكون تكتيكياً، أما حين يتم استخدام أداة المعونات والمساعدات لخدمة هدف استراتيجي، فإن الدولة المانحة هنا، على الأرجح، تحاول جذب الدولة المتلقية لاختراق نظامها الاقتصادي، وإقامة علاقات قوية تربط اقتصاد الدولة المتلقية باقتصاد الدولة المانحة، وفي مثل هذه الحالة لا بد أن تكون المساعدات مغرية وكبيرة الحجم، حتى تنجح في ربط الدولة المتلقية بالدولة المانحة، وغالباً ما تركز الدولة المانحة، لتحقيق هذا الهدف، على قطاع الصناعات الثقيلة، وتنطلق منه إلى إبرام اتفاقات تجارية وإطلاق مبادرات تبادل ثقافي، من أجل ارتباط أكبر من قبل الدولة المتلقية بالدولة المانحة على كافة المستويات.

٣- كذلك فإن المساعدات الأجنبية قد توجد حليفاً «أيديولوجياً» على المدى البعيد، أو ما يمكن وصفه بالحليف «الاستراتيجي» في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذا ما افترضنا تراجع التحليل الأيديولوجي للعلاقات الدولية الراهنة في ظل تنامي استحقاقات

الدافع هو الأوضح والأكثر مباشرة، على الرغم من أنه لا يعد هو الأهم على الإطلاق لبسط النفوذ؛ ولهذا يشار إلى هذا الدافع على أنه دافع تكتيكي وليس دافعاً استراتيجياً؛ حيث إنه لا يضمن بالضرورة استمرار علاقة الصداقة على المدى البعيد.

٢- وبتطور الأمر تصبح المساعدات الأجنبية لا غنى عنها للدول المتلقية، باعتبارها جهاز التنفس الاصطناعي الذي يضخ الأموال والهبات لاقتصادها الهش العليل، ومن ثم تغدو خاضعة لسيطرة الدول المانحة، ومعتمدة عليها بشكل كبير، على نحو تصبح معه تلك الدول أسيرة الوعد باستمرار المساعدات، والتهديد بقطعها، في إطار سياسة العصا والجزرة، والأكثر من ذلك أنها تجعلها طيعة للدول المانحة وسهلة الانقياد لأي اتفاقيات ثنائية مع الدولة المانحة مهما كانت ماسة بسيادتها واستقلالها الوطني.

وهذا الهدف يمكن أن يصنّف ضمن الأهداف التكتيكية أو الاستراتيجية. فلو أن الدولة المانحة قامت بتقديم مساعدة أو منحة تحتاجها الدولة المتلقية بشكل ملح،

العولمة والأحادية القطبية، أو شبه الأحادية في النظام الدولي ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

٤- وأخيرًا، قد تنعكس المساعدات الخارجية على الدول المانحة بفوائد عسكرية، مع ملاحظة أن تلك الفوائد العسكرية قد لا تكون نتاجًا لمعونات عسكرية قدمت للدول المتلقية للمعونة، بمعنى إنه قد تقدم دولة ما من الدول المانحة معونة أو مساعدة غير عسكرية لدولة متلقية من أجل بلوغ أهداف عسكرية، بينما قد تقدم تلك الدولة معونات عسكرية من أجل بلوغ أحد الأهداف الثلاثة الأولى سالفة البيان.

وإذا كانت حكومة هشام قنديل قد أكدت أنه لا شروط وراء ما تعقده من اتفاقيات بشأن قروض أجنبية أو ما

تتلقاه خزانة الدولة من منح وإعانات خارجية^(١)، فإن ذلك لا ينفي التحدي الأكبر المتعلق بما وراء تلك السياسات من مساس بالإرادة القومية للبلاد واستقلالية القرار السياسي لمصر، لاسيما أن الكرامة الوطنية التي يُخشى أن تمس بها مثل هذه السياسات هي أحد الشعارات الكبرى التي قامت عليها ولأجلها ثورة ٢٥ يناير، بعد أن أهدرها نظام مبارك على مدى عقود حكمه الثلاثة.

المحور الرابع

توجهات السياسة الخارجية المصرية

في ظل الصراعات النخبوية

اتساقًا مع حالة الصراع النخبوي الداخلي، وما تمثله من تحديات للإسلاميين في مصر، يأتي ملف

(١) «قنديل: صندوق النقد الدولي لم يطلب تخفيض قيمة الجنيه كشرط لإقراض مصر»، بوابة المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/٤م، متاح على الرابط التالي:

<http://www.almasryalyoum.com/node/1090756>

السياسة الخارجية للدولة المصرية ما بعد ثورة ٢٥ يناير ليمثل أحد أهم التحديات التي تجابه النخبة الإسلامية الصاعدة في المشهد السياسي للبلاد.

ولعل الجميع يتفقون على ضرورة بناء السياسة الخارجية المصرية على أسس ومرتكزات جديدة، ومن ثم إعادة رسم دوائر اهتمام الدولة المصرية وفق منطلقات مغايرة لما كان عليه الحال إبان حقبة مبارك التي اتسمت في مجملها بالشخصانية، وغياب المؤسسية في تحركات السياسة المصرية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الجميع يتفقون على ضرورة بناء السياسة الخارجية المصرية على أسس ومرتكزات جديدة، ومن ثم إعادة رسم دوائر اهتمام الدولة المصرية وفق منطلقات مغايرة لما كان عليه الحال إبان حقبة مبارك التي اتسمت في مجملها بالشخصانية، وغياب المؤسسية في تحركات السياسة المصرية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فمن الناحية التقليدية ثمة ست دوائر اهتمام للدولة المصرية على صعيد سياستها الخارجية، تتوزع جغرافيًا على قارات العالم وأقاليمه المختلفة: الدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الإفريقية، والدائرة النيلية، والدائرة الآسيوية، والدائرة المتوسطية والغربية^(٢).

والملاحظة اللافتة طوال الثلاثين عامًا الماضية أن دوائر اهتمام السياسة المصرية كانت تميل غربًا؛ حيث الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، على حساب الدوائر الاستراتيجية الأخرى، وخاصة الإفريقية والآسيوية والإسلامية.

ولعل الزيارات الخارجية التي اشتملت عليها أجندة الرئيس مرسي خلال الشهور الثلاثة الأولى من ولايته تؤشر إلى نوع من الجنوح نحو إعادة الاعتبار للدوائر التي شهدت تهميشًا خلال حقبة مبارك، وقد بدا

(٢) انظر في دوائر اهتمام السياسة الخارجية المصرية:

- محمد سلمان طابع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأوروبية، ٢٠٠٧م.

- مصطفى شفيق علام، «مصر الإقليمية ومرتكزات تفعيل الدور التجميعي للأمم»، في: التقرير الاستراتيجي السابع لمجلة البيان: الأمة في مواجهة مشاريع التفنيت، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١٠م.

بسحب سفيرها، وإغلاق سفارتها وقنصلياتها بمصر لعدة أيام، قبل أن تنفجر الأزمة بعد ذلك إثر اتصالات مباشرة بين العاهل السعودي والمشير حسين طنطاوي^(٣)، أعقبها زيارة شعبية ضمت رموزاً وفعاليات برلمانية وسياسية مصرية للسعودية لتلطيف الأجواء بين البلدين الكبيرين^(٤).

وفي اختيار الرئيس محمد مرسي للأراضي الحجازية لتكون محطته الخارجية الأولى رسائل عدة لمن يهمله الأمر، لعل أهمها؛ أن مصر ما بعد الثورة ستمضي قدماً في سياستها الخارجية بما يحقق أمنها القومي، ومصالحها الاستراتيجية العليا، بعيداً عن منطق الشخصية الذي كان حاكماً طوال حقبة مبارك، وبعيداً عن منطق الأيديولوجيا الذي طالما حذرت منه قوى سياسية مصرية عدة؛ تخوفاً من تغليب النهج الإخواني على سياسة مصر عبر بوابة الرئيس الجديد المنتخب.

كما جاءت تلك الزيارة ردّاً بليغاً على ما أدلى به قائد شرطة دبي، الفريق ضاحي خلفان، من تصريحات مسيئة للإخوان^(٥)، بما رأته القيادة المصرية تعبيراً عن حالة من التوجس والقلق الخليجي إزاء التغيرات الجذرية التي تمر بها الدولة المصرية، الحاصلة والمتوقعة، لاسيما مع تولي رئيس إخواني سدة الحكم في البلاد، وهو الأمر الذي أدركته الرئاسة الجديدة، فجاء اختيار السعودية، مركز الثقل الاستراتيجي في النظام الإقليمي الخليجي، لتكون بداية جولات

ذلك لافتاً في زيارة مرسي إلى أديس أبابا وحضوره القمة الإفريقية في يوليو ٢٠١٢م، ثم زيارته إلى بكين في أغسطس ٢٠١٢م، لتفعيل ملف العلاقات المصرية الصينية، ثم توجهه إلى طهران لحضور قمة عدم الانحياز في نفس الشهر، ثم زيارته إلى إيطاليا وبلجيكا في زيارته الأولى لأوروبا في سبتمبر ٢٠١٢م.

ويمكن القول: إن أهم الزيارات الخارجية التي أثارت حالة من الجدل داخل أوساط النخب المصرية، هي زيارة مرسي إلى كل من السعودية والصين وإيران، لاعتبارات مختلفة تتعلق بتوجهات بعض النخب في مصر، ورؤيتها لبعض القضايا الداخلية والخارجية المتعلقة بالدول الثلاث.

زيارة السعودية.. رسائل خليجية وأزمة نخبوية:

جاءت أول زيارة خارجية للرئيس محمد مرسي إلى العربية السعودية في يوليو ٢٠١٢م^(١)، لتثير أزمة نخبوية حادة في مصر؛ حيث مثلت تلك الزيارة ختاماً لحالة من الفتور والتوتر في العلاقات المصرية السعودية منذ الإطاحة بنظام حسني مبارك، واتهامات بعض النخبة الثورية في مصر للسعودية بدعم نظام مبارك، ومحاولة عرقلة وإجهاض مسيرة الثورة المصرية، مروراً بأزمة الناشط أحمد الجيزاوي المتهم من قبل الملكة بحيازة مواد مخدرة، ووسط اتهامات مصرية بتسييس قضية الجيزاوي، وإخراجها عن سياقها، والنظر إليها في إطار تصفية حسابات مع الجيزاوي لاتهامه بالغييب في الذات الملكية^(٢)، وهي القضية التي خلفت أزمة بين الجانبين بعد حصار نشطاء لسفارة الملكة بالقاهرة، ورد الرياض

(٣) «العسكري» يرفض كل ما يعكر العلاقات مع الملكة، وينتقد سلبية الإعلام المصري في تناول قضية «الجزاوي»، صحيفة الرياض السعودية، ٢٠/٤/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:
<http://www.alriyadh.com/2012/04/30/article731581.html>

(٤) «الكتاتني بالرياض لترميم العلاقات السعودية المصرية»، العربية. نت، ٢٠١٢/٥/٢م، متاح على الرابط التالي:
<http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/02/211785.html>

(٥) «تصريحات خلفان تثير أزمة بين مصر والإمارات»، موقع قناة العالم الإخبارية، ٢٩/٦/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:
<http://www.alalam.ir/news/1188904>

(١) مرسي يبدأ أول زيارة خارجية له وسط أزمة «مجلس الشعب»، سي إن إن العربية، ١١/٧/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/7/11/mursi.state.visit.saudi.arabia/index.html

(٢) «نشطاء يطالبون مصر والسعودية بنشر أدلة من شأنها تبرئة الجيزاوي»، بوابة الأهرام، ١/٥/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:
<http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/24/107/202696>

صعود تلك القوى في العلاقات الدولية، وصولاً إلى توقعات باحتلالها موقع الأقطاب الاقتصادية، ومن ثم السياسية، خلال العقود الثلاثة القادمة.

خبرة الصين وقوى البريك في الصعود الاقتصادي والسياسي، والتي تختلف عن الخبرة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا، على الصعيدين القيمي والممارساتي، غير مرضي عنها أمريكيًا؛ باعتبارها تخلق إرادات قومية ووطنية ذات استقلالية في الحركة والقرار عن منظومة العولمة بتجلياتها الفكرية والبنائية، هذه الإرادات القومية من شأنها أن تحقق توطئ التمنية، ومن ثم استدامتها وعدم تأثرها بتقلبات السياسة والاقتصاد الدوليين^(٢).

ومن ثم فإن واشنطن بدت غير مرحبة بزيارة مرسى إلى الصين؛ حيث ترى دوائر بحثية وأكاديمية أمريكية أن مصر ظلت لسنوات تعتمد على الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة كحليف رئيس، تحصل في مقابلها على دعم اقتصادي وعسكري كبير، ومن ثم فإن واشنطن تخشى أنه مع تغير الأوضاع في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير، يصبح هناك رغبة قوية لدى القاهرة لتتويع حلفائها الاستراتيجيين في المستقبل، وفي القلب منهم القطب الصيني الواعد^(٣).

قمة عدم الانحياز.. السلفيون وهاجس التشيع:

وكما أثارَت زيارة الرئيس محمد مرسى للسعودية والصين حفيظة بعض النخب الليبرالية واليسارية في مصر، فقد أثارَت زيارته لطهران، والتي لم تستغرق أكثر من ست ساعات فقط، حذر خلالها قمة دول عدم الانحياز التي كانت مصر تتراأس دورتها المنقضية، ليسلم رئاستها إلى الرئيس الإيراني أحمد نجاد،

الرئيس الخارجية، تطمينًا للمخاوف الخليجية من جهة، وتأكيدًا على المصالح المصرية العميقة في الدائرة الخليجية من جهة أخرى.

محطة بكين.. المشهد السوري الغائب الحاضر

مثلت بكين أول عاصمة لدولة كبرى يزورها الرئيس محمد مرسى في مستهل ولايته، وقد أثارَت هذه الزيارة رفضًا لدى قطاعات من النخب المصرية، على خلفية الموقف الصيني المؤيد للرئيس السوري بشار الأسد، المتهم بارتكاب مجازر ضد شعبه منذ اندلاع الثورة السورية مطلع العام ٢٠١١م. وعلى الرغم من ذلك فقد ارتأت الرئاسة الجديدة أن مصر الجديدة لا ينبغي أن تتخذ من الانعزال أداة للتعبير عن مواقفها السياسية، ومن ثم فقد جاءت تلك الزيارة بهدف إثبات حضور مصر الإقليمي والدولي، وتبادل وجهات النظر مع القطب الصيني الصاعد بقوة في العلاقات الدولية، بشأن بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، لاسيما الأزمة السورية، والتي تضطلع فيها بكين بدور كبير على صعيد تحركات مجلس الأمن الدولي بما تحوزه من حق الاعتراض «فيتو» على أي قرارات أممية بشأن محاصرة نظام الأسد وإسقاطه.

وكان البعد الاقتصادي حاضرًا في تلك الزيارة بقوة، ليس على صعيد الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي تم إبرامها خلال وجود الرئيس ووفده في بكين فحسب^(١)، ولكن وقبل ذلك، لحاجة مصر الجديدة إلى وصفة اقتصادية علاجية من نوع جديد تأخذ بيدها، بعيدًا عن الانغماس إلى حد التبعية الاقتصادية للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية، فالصين هي عضو رئيس في تجمع قوى البريك BRIC والتي تضم إلى جانب الصين كلاً من البرازيل، وروسيا، والهند، ما يعني ضمناً رغبة الرئاسة المصرية في الاستفادة من تجربة

(2) Michael Schiffer, The US and Rising Powers, The Stanly Foundation, Jan. 2009.
http://www.stanleyfoundation.org/resources/US_Rising_Powers_Great_Decisions_Chapter.pdf

(3) David Schenker and Christina Lin, «Egypt's Outreach to China and Iran Is Troubling for U.S. Policy», The Washington Institute for Near East Policy, August 24, 2012.

(١) «توقيع ٨ اتفاقيات لدعم التعاون الاقتصادي بين مصر والصين»، صحيفة الأهرام، ٢٨/٨/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:
<http://www.ahram.org.eg/Inner.aspx?ContentID=168062&typeid=25>

لوقف هذا النزيف».

وقد اعتبرت العواصم العالمية الكبرى كلمة مرسى في طهران بشأن الملف السوري صفة للنظام الإيراني الذي أراد أن يستغل قمة دول عدم الانحياز في توجيه الأزمة السورية وجهة أخرى، بيد أن حضور الرئيس مرسى بدد آماله لتحقيق هذا الأمر^(٣)، ولعل هذا يتضح جلياً من تعمد طهران تحريف ترجمة كلمة الرئيس مرسى بشأن سوريا، قبل أن تعود طهران وتعتذر عن ذلك باعتباره خطأ تقنياً غير مقصود^(٤).

وفي هذا السياق يأتي إصرار الرئيس محمد مرسى على حضور تلك القمة في طهران، ليكسر حاجز القطيعة التي انتهجها سلفه الرئيس مبارك إزاء طهران على مدى ثلاثين عاماً، ربما استجابة للرؤية الأمريكية بشأن طهران أكثر من كونها خلافات في جهات النظر البلدين.

كما أن الزيارة توجه رسالة لدول الخليج العربية بأن عليها أن تدرك أن ثمة تغيراً قد حدث في توجهات السياسة المصرية تجاه إيران، وإن كان هذا لا يعني بالضرورة التأثير على علاقات مصر مع الدائرة الخليجية؛ لأن دول الخليج نفسها تحافظ على مستوى معين من العلاقات مع إيران، وتتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وترتبط معها بعلاقات اقتصادية قوية^(٥).

(٣) ترحيب واسع بكلمة الرئيس مرسى بالصحف الغربية، موقع محيط الإخباري، ٢٠١٢/٨/٣١، متاح على الرابط التالي:
<http://www.moheet.com/2012/08/31>.

(٤) «تحريف إيران لخطاب مرسى يثير جدلاً»، الجزيرة.نت، ٢٠١٢/٩/١، متاح على الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/news/pages/56f13925-26b9-43d8-a973-db0c512d99ab>

(٥) صافيناز محمد أحمد، «مرسى في طهران: تغيرات إقليمية جديدة»، صحيفة الأهرام، ٢٠١٢/٨/٣١.

أثارت حفيظة قوى سلفية عدة لاسيما من حزب النور، الكتلة الإسلامية الثانية بعد الحرية والعدالة في المشهد السياسي المصري؛ حيث رأت النخب السلفية أن أي تقارب مصري من إيران قد يؤدي إلى موجة غضب سلفية تجاه الإخوان، لاسيما وأن الإخوان كانوا قد تعهدوا خلال قيادتهم لحملة الدكتور محمد مرسى الرئاسية بعدم التقارب مع طهران^(١)، بسبب ما وصفوه بسياساتها «العدائية» تجاه الدول الإسلامية السنية، وخاصة في منطقة الخليج

ولبنان، بالإضافة إلى الموقف الإيراني الداعم والمساند بقوة لمجازر بشار الأسد بحق الشعب السوري المغلوب على أمره بين تجاذبات القوى الإقليمية والدولية ذات الحضور الفاعل على الساحة السورية.

بيد أن أداء الرئيس مرسى في كلمته أمام القمة أزال مخاوف القوى السلفية من تلك الزيارة، لاسيما مع إظهاره نفساً سنياً غير مسبوق، بترصيه عن أبي بكر وعمر وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو ما أكد عليه نادر بكار المتحدث الرسمي باسم حزب النور السلفي^(٢).

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، جاءت كلمات مرسى قوية واضحة بتأكيد على «نضال أبناء سوريا الحبيبة ضد نظام قمعي فقد شرعيته»، مؤكداً أن دعم الشعب السوري «هو واجب أخلاقي، بمثل ما هو ضرورة سياسية واستراتيجية»، مضيفاً أن: «نزيف الدم السوري في رقابنا جميعاً، وعلينا أن ندرك أن هذا الدم لا يمكن أن يتوقف بغير تدخل فاعل منا جميعاً

(١) «أزمة بين السلفيين والإخوان بسبب زيارة مرسى لإيران»، بوابة الأهرام، ٢٠١٢/٨/٢٦، متاح على الرابط التالي:
<http://gate.ahram.org.eg/News/244364.aspx>

(٢) «بكار» يُعلق على كلمة مرسى بعدم الانحياز: نستقبلك بمطار القاهرة استقبالا الأبطال، بوابة المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/٣٠، متاح على الرابط التالي:
<http://www.almazryalyoum.com/node/1080886>

في طهران التي تسعى واشنطن لعزلها إقليمياً، ومن ثم دولياً، لاعتبارات تتعلق بعلاقاتها المضطربة بواشنطن في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية، العسكرية والاقتصادية، الكبرى على الصعيد العالمي.

نتائج وتوصيات الدراسة

لقد سعت الدراسة إلى بحث ماهية توجهات الدولة المصرية إزاء الإشكاليات الداخلية والملفات الخارجية في ظل الصراعات بين النخب السياسية، وانعكاساتها على الشارع السياسي في مصر، واستخدمت الدراسة اقتراب النخبة كإطار تحليلي للإجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والخلاصات، ومن ثم تطرح الدراسة عدداً من التوصيات التي يمكن من خلالها التعاطي الإيجابي مع التحديات التي تواجه النخبة الإسلامية الصاعدة في مصر ما بعد الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

النخب الإسلامية الصاعدة تُجابه بتحديات كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فداخلياً يبرز تحدي النخب القديمة سواء من فلول النظام السابق، أو من النخب الليبرالية واليسارية المناوئة للمشروع الإسلامي، وهذه النخب تمتلك من أدوات التأثير والنفوذ ما قد يعيق توجهات الإسلاميين لإصلاح ما أفسدته حقبة مبارك. وخارجياً يبرز تحدي القوى الدولية والإقليمية المتربصة بالثورة المصرية والمتوجسة خيفة من حكم النخب الإسلامية في مصر.

أولاً: نتائج الدراسة:

النخب الإسلامية الصاعدة تُجابه بتحديات كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فداخلياً يبرز تحدي النخب القديمة سواء من فلول النظام السابق، أو من النخب الليبرالية واليسارية المناوئة للمشروع الإسلامي، وهذه النخب تمتلك من أدوات التأثير والنفوذ ما قد يعيق توجهات الإسلاميين لإصلاح ما أفسدته حقبة مبارك. وخارجياً يبرز تحدي القوى الدولية والإقليمية المتربصة بالثورة المصرية والمتوجسة خيفة من حكم النخب الإسلامية في مصر، وما لذلك من تأثير وتداعيات إقليمية كبيرة على الصعيدين العربي والإسلامي.

يبدو أن النخب الإسلامية الصاعدة، متمثلة في الرئيس محمد مرسي، قد حُزمت أمرها لاختيار

الأمر الذي حدا ببعض المحللين إلى القول بأن زيارة مرسي لطهران في هذا التوقيت تعد محاولة «لإنهاء حالة الابتزاز الذي تمارسه بعض الدول العربية تجاه مصر وقرارها السياسي من خلال مساعدات مالية يعلن عنها إعلامياً، ولا تتحقق دائماً على أرض الواقع. ولكن لا تعني الزيارة قطيعة مصرية مع بعض الدول الإقليمية، بل هي محاولة لإعادة التوازن في العلاقات المصرية الإقليمية^(١).

واستقراءً لما سبق بيانه من مجريات النشاط الرسمي، خلال الشهور الأولى من ولاية الرئيس محمد مرسي، على صعيد زيارات كبار المسؤولين من الخارج لمصر، ومن مصر إلى الخارج، فإن ثمة رسالة سياسية مهمة تبدو واضحة ويتم التأكيد عليها في كل تحركات القيادة المصرية الجديدة، هذه الرسالة مفادها أن مصر ما بعد الثورة قادرة على إحداث توازن في علاقاتها الخارجية، من خلال إقامة علاقات شراكة قوية مع حلفاء جدد إقليمياً ودولياً،

بعيداً عن الوصاية الأمريكية التقليدية التي ارتضتها القيادة السياسية السابقة المخلوعة.

ومن ثم فإن مصر الجديدة منفتحة على الجميع، تريد أن تتطلق في حركتها وسياساتها الخارجية بناءً على معطيات ومقتضيات المصلحة الوطنية العليا، دونما إملاءات أو ضغوطات، لا بأس إذن أن يزور مرسي إثيوبيا، الجار الإفريقي اللدود على منابع النيل، أو يزوره أمير قطر، ذو التوجهات التي لم تكن ترضي مبارك أو العاهل السعودي، ولا غرو أن يزور مرسي بكين، المنافس الاقتصادي الأبرز لواشنطن عالمياً وإقليمياً، ولا مانع أن يحضر قمة عدم الانحياز

(١) مصطفى اللباد، «زيارة مرسي إلى طهران: هل من سياسة إقليمية جديدة لمصر» صحيفة السفير اللبنانية، ٢٩/٨/٢٠١٢م.

على اعتبار أن الجميع سيدفع ثمن ذلك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المقاربة الأنسب للسياسة الخارجية المصرية ما بعد الثورة هي إعادة رسم دوائر الاهتمام، وتويع التحالفات الاستراتيجية لمصر الجديدة، وهذا ما تجسد في سياقات وتحركات الرئاسة المصرية المنتخبة خلال الفترة الأولى من تقلدها سدة الحكم، فكانت زيارة الرئيس مرسي للسعودية وإثيوبيا والصين وإيران. ولا شك أن ذلك النهج هو بداية رد الاعتبار لدور مصر الإقليمي الذي طالما هُمّش على مدى سنوات. وقد أحسنت الرئاسة المصرية صنعاً بتحجيد أثر الصراع النخبوي حول عدد من القضايا الخارجية على سياسة مصر الإقليمية والدولية.

ثانياً: توصيات الدراسة

إذا كانت السياسات الدولية حالياً تنجح نحو إقامة التحالفات والشراكات الاستراتيجية، اتساقاً مع ما يعيشه الاقتصاد العالمي من سيادة نمط التكتلات والكيانات الكبيرة، فإنه ليس ثمة دولة عربية مهما كان حجمها، حتى لو كانت مصر، يمكنها أن تعيش مكتفية بنفسها، أو أن تجابه القضايا العربية الكبرى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، أو المشروعات الإقليمية المحيطة والمتربصة، بشكل منفرد أو أحادي، ومن هنا فإن خيار الشراكة الاستراتيجية والتحالف، وتعميق قنوات التنسيق والاتصال بين مصر والقوى الإقليمية والدولية الرئيسة خيار لا مناص منه إذا ما أرادت مصر الجديدة أن تضطلع بدورها القيادي في المنطقة مجدداً.

على النظام الجديد أن يؤكد للكافة، داخلياً وخارجياً، أن مصر لن تقبل مجدداً بعضاً الإملاءات والتدخلات التي تمس بسيادتها ومصالحها في مقابل جزرة القروض والمنح الدولية؛ لأنها تقتضى بالأساس لجذب الاستثمارات وكسب ثقة المستثمرين، وفي نفس الوقت تنوع من تحالفاتها الاستراتيجية

نهج الإحلال Replacement في تحول الدولة المصرية نحو الحكم الرشيد، لقناعتها بمدى مدى خطورة النخب القديمة على مستقبل مصر الجديدة ما بعد ثورة ٢٥ يناير؛ لما لها من نفوذ وتغلغل في مفاصل الدولة المصرية، في هذا الإطار تبدو محاولات النخب القديمة لإثاء النظام الجديد عن تهميشها عبر فزاعة «الأخونة» غير ذات جدوى في هذا الإطار.

حينما تدير النخب الإسلامية الخلاف فيما بينها على نمط المباراة الصفرية، فإن ذلك يصب في مصلحة النخب الليبرالية واليسارية وفلول النظام السابق، في حين أن الإسلاميين حينما يديرون صراعاتهم بمنطق توزيع المكاسب Win-Win Strategy من خلال نمط المباريات غير الصفرية، فإن ذلك يفوّت الفرصة على خصومهم لاستغلال خلافاتهم البينية للإضرار بمشروعهم، ولعل هذا ما اتضح جلياً خلال الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢م.

تتمثل أبرز التحديات النخبوية التي تجابه الإسلاميين في مصر على الصعيد الداخلي في: تحدي ملء الفراغ، وتحدي البيروقراطية، وتحدي المساس بالإرادة القومية. فملء الفراغ الذي خلفته عملية تجريف الدولة المصرية التي انتهجها نظام مبارك خلال حقبة حكمه، يقتضي من النخب الإسلامية الصاعدة بناء استراتيجية واضحة ومحددة للشراكة الوطنية لجذب الكفاءات الواعدة وتوظيفها، بغض النظر عن الانتماءات الفكرية والأيدولوجية.

في حين يتطلب تحدي البيروقراطية انتهاج مقاربة إصلاحية لمجابهة الآثار السلبية لحالة الفساد الممنهج التي رسختها ممارسات نظم الحكم السابقة في الجسد الإداري المصري.

أما تحدي الإرادة القومية فيما يتعلق باللجوء إلى أدوات القروض والمنح الأجنبية لمعالجة معضلات الاقتصاد المصري الآتية، فإنه يتطلب مكاشفة بشأن حقيقة المشروطة السياسية المتعلقة بذلك الأمر،

تعيد الأمور إلى المربع صفر، ولعل هذا ما حدث في الخبرة الرومانية التي استغرقت عملية إزاحة النخب القديمة فيها نحو أربعة عشر عاماً، ولولا العامل الخارجي المتمثل في الاتحاد الأوروبي وما حدده من شروط أمام بوخارست لا بد من إنجازها لإتمام عضويتها في الكيان الأوروبي العملاق ربما لما حدثت عملية التحول!!

وشراكتها الاقتصادية في إطار من الندية والتعاون البناء لا التبعية ومنطق الإملاء، بما يحقق مصالحها كقوة إقليمية آتية من بعيد بعد سنوات من الركود والانزواء.

من الأهمية بمكان أن تضطلع النخب الصاعدة بدراسة تجارب الأمم والشعوب في الانتقال من الحكم الديكتاتوري إلى دولة القانون، حتى لا تحدث انتكاسة

معلومات إضافية

النخبة:

مفردة جمعها (النخب)، وتعبّر كلمة النخبة عن طبقة معينة، أو شريحة منتقاة من أي نوع عام. وهي تعني أيضاً الأقلية المنتخبة، أو المنتقاة من مجموعة اجتماعية (مجتمع أو دولة، أو طائفة دينية، أو حزب سياسي) تمارس نفوذاً غالباً في تلك المجموعة عادةً بفضل مواهبها الفعلية أو الخاصة المفترضة.

النخبة السياسية:

تعتبر نظرية النخبة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي؛ لأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة، تتميز بوجود أقلية حاكمة، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية، وييدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقاداً، وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام.

أسهم كارل ماركس وماكس فيبر في تأسيس علم الاجتماع السياسي؛ من خلال دراستهما لتطور النظريات السياسية، وصلة ذلك بالمجتمع، إلا أن تطور هذه النظرية قد وجه سهام النقد للنظرية الاشتراكية، فضلاً عن النظريات الديمقراطية؛ لأن نظرية النخبة تشكك بالصحة العلمية لكلا النظريتين، وتبني تحليلها للنظام السياسي انطلاقاً من حقيقة القلة الحاكمة والأغلبية المحكومة.

من رواد نظرية النخبة العالم باريتو، وهو يرى أن النخبة هم أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم في (مباراة الحياة)، وحين يجد أن هذا التعريف مستوفٍ يستدرك الأمر، وينتقل إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري؛ لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب.

يضيف الرائد الثاني موسكا على تعريف باريتو قائلاً: إن من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة -وهو هنا لا يأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة- هو قوة تنظيم الأولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة، إلا أنه يؤكد على أهمية اعتماد طبقة الحاكمين على موافقة ورضى الجماهير، وهذا الطرح يقرب ما بين نظرية النخبة السياسية الديمقراطية عكس ما انتهى إليه باريتو.

انطلق الرائد الثالث ميشيال روبرتو في تعريف للنخبة السياسية من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية؛ ليكتشف بأن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات، بدءاً من الحزب إلى الدولة، فهو يرى أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة من الأفراد؛ لأن التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من خلال موقعها في مركز اتخاذ القرار، وهو ما يسمى بالأقلية الذي لم يلتفت إليه ماركس في دراساته السياسية.

الرائد الرابع رايت ملز، ومن خلال دراسته لمجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ربط بين النخبة وقدرتها على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فهي نتاج للبناء المؤسساتي للدولة، وقد وجد أن مؤسسات ثلاث هي المتحكمة في أمريكا، وهي: العسكرية، والسياسية، والشركات الكبرى، وهذا معناه أن النخبة تتشكل من أولئك الذين

يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات.

يؤكد بوتومور في كتابه النخبة والمجتمع أن ملز متأثر في تعريفه بضغط الصراع العالمي التي شغلت أمريكا في عصره، وتصنيفه إنما هو بالتالي إشارة إلى تتابع الأحداث.

لقد ساهمت وبشكل مباشر كل هذه الدراسات النظرية في تقارب التعريفات الأخرى مع ما جاء به بوتومور فعرفت القواميس الإنجليزية كلمة (النخبة Elite) بأنها أقوى مجموعة من الناس في المجتمع.

البيروقراطية أو الدواوينية:

مفهوم يُستخدم في علم الاجتماع والعلوم السياسية يشير إلى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة. وتعتمد هذه الأنظمة على الإجراءات الموحدة، وتوزيع المسؤوليات بطريقة هرمية والعلاقات الشخصية. وهناك العديد من الأمثلة على البيروقراطية المستخدمة يومياً: الحكومات، القوات المسلحة، الشركات، المستشفيات، المحاكم، والمدارس. يعود أصل كلمة البيروقراطية إلى بيرو (bureau)، أي مكتب، المستخدمة في بداية القرن الثامن عشر ليس للتعبير عن كلمة مكتب للكتابة فقط، بل للتعبير عن الشركة، وأماكن العمل. وكلمة قراطية، وهي مشتقة من الأصل الإغريقي كراؤس (κράτος) ومعناها السلطة، والكلمة في مجموعها تعني قوة المكتب أو سلطة المكتب.

نظرية البيروقراطية الإدارية:

البيروقراطية في الإدارة هي إحدى النظريات الإدارية الكلاسيكية، يعد الألماني ماكس فايبر رائداً لها. وقد عرف فايبر الدواوينية بأنها: مجموعة من الأسس الإدارية التي تخرج السياسة العامة للمؤسسة إلى حيز الواقع، وتضعها موضع التنفيذ الصحيح لتحقيق الأهداف. ويعتبر فايبر منظراً لها، وهو من أصل ألماني كان راهباً بروتستانتياً درس جميع الأديان، بلغ اعتزازه بالبروتستانتية إلى حد جعله يراها خلف نجاح الرأسمالية في الغرب، لذلك صاغ منها التنظيم المكتبي.

يرى ماكس ويبر أن الأساس في بناء التنظيمات هو الاعتماد على مجردات لا ترتبط بالإنسان ذاته، وتوفر العلاقة الرشيدة التي لا يشوبها التحيز، أي أن أي منظمة لا بد أن تتمثل في نظام بيروقراطي قائم على أساس هرمي تتسلسل فيه السلطة من القمة للقاعدة.

حسب ماكس ويبر النظام البيروقراطي يحقق أعلى قدر من الكفاءة من خلال الخصائص التالية:

١- تقسيم العمل.

٢- الفصل بين أعمال الموظف الخاصة والعامة.

٣- شغل الوظيفة على أساس التعيين وليس الترشيح.

٤- اختيار الموظف الأكثر كفاءة في تنفيذ متطلبات الوظيفة.

٥- الترقية على أساس الأقدمية أو الإنجاز أو الاثنين معاً.

٦- أداء الموظف يجب أن يقابل حق الموظف في راتب كافٍ وعلاوة.

نظرية الصراع

في علم الاجتماع هو مصطلح يشير إلى أطروحات مفادها أن معظم الكيانات المجتمعية تشهد حالة من الصراع الدائم من قبل المنضوين فيها، بهدف تعظيم منافعهم، هذه الحالة الصراعية تسهم بشكل أساس في إحداث حالة حراك وتطور اجتماعي تصل إلى أقصى درجاتها مع قيام الثورات، وما يصاحبها من تطورات سياسية.

أما نظرية الصراع في إطار العلاقات الدولية، فهي تشير إلى مجموعة من الأطروحات الفكرية التي قد تسهم في تفسير السلوك الخارجي للدول.

ويعد الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز أنواع الصراعات الدولية.

وفي حقيقة الأمر فإن المصطلح الأدق هو نظريات الصراع، وليس نظرية الصراع، حيث تتسم كل منها بتفسير الصراع من أحد الأبعاد، بمعنى أن كل منها يعتمد إلى تغليب بُعد أو محدد ما على الأبعاد الأخرى لظاهرة الصراع. فضلاً عن التفسير يتضمن مصطلح نظرية أو نظريات الصراع أطروحات معينة (وسائل واستراتيجيات) للتعامل أو إدارة الصراع الدولي.

ويُعد مفهوم الصراع conflict، هو أحد أبرز المفاهيم المتداولة التي طفت على سطح النقاش المحتدم بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك مفاصل الخصم التاريخي لليبرالية الديمقراطية، ومنذ تمادي حمى التبشير بنهاية التاريخ وفقاً لأطروحة فرانسيس فوكوياما، إثر «استبعاث» أطروحة الصدام الاستراتيجي بين الحضارات، وحروب المستقبل على يد صمويل هنتجتون. الذي يرى أن الصدام بين «الحضارات» نتيجة حتمية.

مفهوم التحالف الاستراتيجي:

يمكن تقديم التحالف الاستراتيجي كبديل استراتيجي يجب استغلاله، وذلك لتحقيق أهداف مشتركة لجهتين أو أكثر، وبذلك يعتبر التحالف الاستراتيجي من الناحية الاستراتيجية مرتبطاً بالتكامل بين مؤسسات الدول، وقد لجأ إليه في ظل الركود الاقتصادي لإعادة انتعاشه.

يعرف التحالف الاستراتيجي بأنه «سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية»، بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد المشتركة في بيئة ديناميكية تنافسية لاستيعاب متغيرات بيئية قد تحدث تتمثل في الفرص والتحديات. وقد تأتي استراتيجية التحالف استجابة لمتغيرات بيئية، أو تأتي مبادأة لاستباق متغيرات متوقعة فتقتص الفرصة المتنبأ بها.

يقصد بالتحالف الاستراتيجي «إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق، فالتحالف يؤدي إلى السيطرة على المخاطر والتهديدات، وتشارك التحالفات في الأرباح والمنافع والمكاسب الملموسة وغير الملموسة».

التحالف الاستراتيجي «هو عبارة عن مشروع مشترك في شكل مشاركة بين شركة عالمية ومنشأة أخرى في

دولة مضيقة».

«فالتحالف الاستراتيجي ينطوي على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين المؤسسات المتنافسة في أقطار مختلفة لتحقيق هدف محدد معين» كما هو شكل تعاون دائم بين المؤسسات المستقلة، المشاريع المختصة التي تجمع مؤسستين بصفة دائمة يمكن أن توضح خاصة إذا كانت المبادلات تعتمد على علاقات التعاون، تحتوي على معلومات متواصلة للمعارف المشتركة ولتبادل الإطارات، وهذا النمط من العلاقات يؤدي إلى تحقيق مصالح مشتركة.

عوامل نجاح التحالفات الاستراتيجية:

- استشعار الإدارة بأهمية السلاح بالاستراتيجيات التنافسية متضمنة التحالفات الاستراتيجية، وتزويد طاقم الإدارة بقدرات وتوجهات التفكير الاستراتيجي كمدخل للتخطيط الاستراتيجي للتحالف.
- تهيئة قاعدة بيانات ومعلومات عن الشركاء المحتملين والمستهدفين بالتحالف محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتحديثها بشكل مستمر؛ لتكون أساساً لخطط وقرارات التحالف.
- تطبيق رسالة للمشاركة (MISSION) في توفر النجاح المشترك المتوقع منه خلال التعاون والتفاهم بين الأطراف.
- يعتبر الحوار والتفاهم أساس التعامل والمساواة في العلاقات التي تبني قاعدة رئيسية لتحقيق التوازن بين الشركاء، وتبني الاستراتيجية التي تجنب الصراعات والمنازعات.
- توفر ثقافة للتعاون والقيم المشتركة وبناء تنظيم قوي يتناسب مع الإدارة للهيكल الجديد.
- يجب أن تشمل الإدارة اتفاقية الشراكة الاستراتيجية تحديداً واضحاً للقرارات، وكيفية الاختيار بين البدائل، ومعالجة المخاطر، وحسم المنازعات، وخطوط السلطة، وعدم تحويله من التعاون إلى التنافس.

المصادر:

- د . جمال سلامة علي : كتاب «النظام السياسي والبناء الاجتماعي.. النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦م.
- أحمد سيد مصطفى «تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي» القاهرة، دار النهضة العربية- الطبعة الثالثة ٢٠٠٠م، ص: ٥٧.